

كتاب (مختلف الشيعة)

دراسة في المنهج

الشيخ ماهر الحجاج

مركز العلامة الحلي

الملخص

يُعدُّ كتاب (مختلف الشيعة) من المصنَّفات التي دَبَّجتها يراعة العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)، وفيه طرح الفقه المقارن على مستواه الخاص بين فقهاء الإمامية أنفسهم، مُبيِّنًا ذلك عن طريق استقراء المسائل الخلافية على امتداد أربعة قرون، فكان حلقة وصل بين الأجيال المتأخرة وبين الرعيل المتقدِّم من هؤلاء الفقهاء المبرزين.

فقد تعرَّض العلامة لآراء عدة طبقات من أعلام الإمامية، بدءا بوالد الصدوق وانتهاء بالمحقِّق الحلي، أي بدءًا بفقهاء الغيبة الصغرى، وانتهاء بأساتذته ومشايخه، وهذا أمرٌ ليس بالهين بل هو عمَلٌ جبارٌ، وجهدٌ لا يتأتَّى إلا من الأوحدي.

في هذا البحث حاولتُ أن أسلط الضوء على مناشئ هذا الاختلاف، التي كانت جُذوره ممتدة إلى مطلع القرن الخامس أو ما قبله بقليل، فكان أن انظم في فصلين ضمًّا مجموعة مباحث مختلفة، يسبقهما مقدمة، وتليهما خلاصة لثماره ونتائجه.

الكلمات المفتاحية:

مختلف الشيعة، مسائل الخلاف، العلامة الحلي، الفقه المقارن.



Book (Muktalif al- shiites)by Al- Allamah Al-Hilli

A study in the curriculum

Sheikh Maher AlHajjaj

AlAllma AlHilli Center

Abstract

The book "Muktalif Shi'a" is one of the compilations decorated by the pen of Al-Alamah Al-Hilli (d.726 AH), in which the comparative jurisprudence was presented on its own level among the Imami jurists themselves, showing this by extrapolating The controversial issues over the course of four centuries, and it was a link between the later generations and the later generations, the forerunners of these prominent jurists.

The scholar has been exposed to the opinions of several layers of the leaders of the Imamate, starting with the father of al-Saduq and ending with Al Muhaqqiq Al-Hilli , that is, beginning with the jurists of minor backbiting, and ending with his teachers and sheikhs, and this is not an easy matter, but rather a mighty work, and an effort that comes only from the One.

In this research, I tried to shed light on the origins of this difference, whose roots extended to the beginning of the fifth century or shortly before, so it was organized into two chapters that included a group of different studies, preceded by an introduction, followed by a summary of its fruits and results.

key words:

Muktalif Al Shiites, issues of disagreement, Al-Alamah Al-Hilli, comparative jurisprudence.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة :

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون، ولا يحصي نعماءه العادون، ولا يؤدي حقه المجتهدون، الذي لا يدركه بعد الهمم، ولا يناله غوص الفطن^(١)، وصل على محمد أمينك على وحيك، ونجيبك من خلقك، وصفيك من عبادك، إمام الرحمة، وقائد الخير، ومفتاح البركة^(٢)، وعلى أهل بيته أئمة الهدى، ومصاييح الدجى، وأعلام التقى، وذوي النهي، وأولي الحجى، وكهف الورى، وورثة الأنبياء، والمثل الأعلى، والدعوة الحسنى، وحجج الله على أهل الدنيا والآخرة والأولى^(٣)، واللعن الدائم التام على أعدائهم الى قيام يوم الدين. لا يخفى ما للفقهِ من أهميّة كبيرة في حياة البشرِ عامّةً، والمسلمين خاصة، وأهميته تكمن في أمور:

الأوّل: كونه الدستور الإلهي الذي لا تشوبه شوائب الارتياب، إذ الذي أصدره لا يتوخى من الناس شيئاً، بل ﴿لَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾^(٤)، الذي «لا تزيده كثرة العطاء إلاّ جوداً وكرماً»^(٥).

والثاني: كونه له مساس بكل تفرعات حياة البشر، فما من واقعة ولا فعل إلاّ وقد بينّ الشارحُ حكمه فيه.

والثالث: كون البشر مخاطبين بأمثاله، وتلويّن أفعالهم بصبغة الشرع الحنيف.

والرابع: كون نفع تطبيق هذا الدستور وعدمه عائداً على البشر أنفسهم، فمن امتثل وأطاع فازَ برضوان الله تعالى وجنته، ومن عصى وخالف باء بغضب الله وعذابه.





إذن: فلا غنى للناس ولا محيص عن هذه الدستور الإلهي، والطريق السويّ الذي ينتهي بهم الى دار النعيم، والذي يضمن لهم السعادة في الدنيا والآخرة. فعلينا أن نعي هذا الدين ونفهم ما يريده المولى جل شأنه منا، كما حث على ذلك في قوله: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا﴾^(٦).

ومن أهم مفاصل الدين التي لا غنى لأحد عنها هي الأحكام الشرعية، والتي اختلف طرحها وتداولها ودراستها وتفرعاتها، عبر تدرجها التاريخي، والمراحل التي تتالت عليها، والذي ينظر الى طبقات فقهاء الإمامية ومؤلفاتهم، يلمس وبكل وضوح التطور الذي تدرج فيه الفقه الإمامي، مُنذُ زمن المتقدمين منهم كالإسكافي وابن أبي عقيل والمنفيد، ثم الشيخ الطوسي والسيد المرتضى وابن البراج، ثم نجدُ القفزة النوعية التي قد يندر مثلها في تاريخ الحوزات العلمية، والتي حققها العلامة الحلّي رحمته الله (ت ٧٢٦هـ) على مختلف المستويات والأصعدة، فكان نادرة زمانه ونابعة دهره.

فقد برع العلامة الحلّي رحمته الله في طرح الفقه المقارن، على مستواه العام بين فرق الاسلام، كما نجده في (تذكرة الفقهاء)، وعلى مستواه الخاص بين الإمامية ذاتهم، كما نجده في (مختلف الشيعة).

ونحن في هذه الأسطر القلائل نريد أن نسلط الضوء على كتاب (مختلف الشيعة) وندرسه دراسة متواضعة، آملين بذلك بيان جانب من الجوانب العلمية التي برع فيها العلامة، الذي بذل كل حياته في سبيل الدين.

وأما أهمية البحث في الفقه المقارن فإنها وإن كانت غير خافية على أهل الفن، ولكن يمكننا أن نلخصها في النقاط الآتية:

الأولى: إنَّ الفقيه مهما بلغ من العلم ورتبة الاجتهاد المطلق، يبقى عنده احتمال الخطأ في استدلاله على بعض الأحكام الشرعية قائماً، ولو بنحو



الاحتمال الذي لا يكون له وزنٌ عقلائيٌّ، وهذا معنى القول بالتخطئة وعدم العصمة.

وهذا يعني أنّ الفقيه ما لم يدرس الآراء الأخرى التي تطرح في كلِّ مسألة خلافية، وينظر في أدلتها بنحو دقيق، فلا يكون اجتهاده معذراً، إذ قد يكونُ أفتى بالنفي مع أنه يوجد في المقام دليل على الإيجاب أقوى من دليله الأول، فيكونُ حاله حال من عمل بالعام قبل الفحص.

الثانية: لا يخفى أنّ المسائل الخلافية غير منحصرة ببابٍ دون آخر، وإنما هي منتشرة في الفقه من أول الطهارة وحتى كتاب الديات، ومن ثمَّ فإنَّ الوقوفَ على المسائل الخلافية بدقة، هو وقوف على فقه بصورة فنية دقيقة، إذ لم يكنْ للمسائل الاتفاقية ثمة أثر بليغ في سير الاستدلال الفقهي، لعدم ورود احتمال عدم الإصابة، كما هو الحال في مسائل الخلاف.

الثالثة: إننا عن طريقِ خوضِ غمار المسائل الخلافية، سوف يتبين لنا - ولو في الجملة - المشهور بين الأصحاب، الذي عدّه الإمام عليه السلام من المرجحات للأدلة الشرعية عند تعارضها.

وقد وضعنا هذه الدراسة في مقدمة وفصلين وخاتمة ثم الخلاصة، راجين من الله تعالى أن يخلص نياتنا إليه وأن يسدّدنا وكلّ من أناب إليه بمحمّد وآل محمد صلوات الله عليهم.





المبحث الأول

منشأ الخلاف وعلاجه

المطلب الأول: منشأ الخلاف

لا يخفى أنَّ باب الاستدلال والاستتباط واسعٌ جدًّا، وأنَّ المجتهدَ مهما بلغ من مراتب العلم والكمال فهو دون المعصوم، فلذا يكون من الممكن جدًّا تنوع الاستدلال ووقوع الخطأ فيه، ومنه ينبثق الاختلاف في الفتاوى وتضادها، ونحن في هذا البحث نحاول ان نسلط الضوء على مناشئ هذا الاختلاف، بحيث نجد جذوره ممتدة الى مطلع القرن الخامس أو ما قبله بقليل. وليس اختلاف الفتوى أمرًا وليد الساعة، لئذا نجد العلامة الحلبيَّ يورِّخ لنا في كتابه المختلف، ما وقع من اختلاف الفتوى في القرون السابقة، وتتبع هذا الموضوع بدقة وأجاد فيه.

وأما ما هي الأسباب الكامنة خلف تعدد الفتاوى واختلافها عند الأعلام؟ وهنا يمكننا تصور عدة أمور مسببة لذلك:

١- الاعتماد على مبانيه الخاصة التي يستتبطها المجتهد ويبني عليها بعض المسائل، فيؤسس لبعضها في الأصول، ولبعضها في سيره الفقهيِّ.

ومن هذا المورد: ما ذكره العلامة رحمته الله في مسألة تتجس البئر بالملاقة، فهنا انقسم الأعلام الى فريقين: فريق يقول بانفعاله بمجرد الملاقة مطلقًا، وفريق يقول إنَّ ما له مادة كالبئر وغيره لا يفعل بمجرد الملاقة، فبناءً على هذا قال رحمته الله: (ذهب أكثر علمائنا إلى عدم الفرق بين القليل والكثير من الخمر الواقع في البئر، فأوجبوا نزع الجميع لكل ما يقع فيها من قليل الخمر وكثيره.

وقال ابن بابويه رحمته الله (ت ٣٨١هـ) في (المقنع): ينزح للقطرة من الخمر عشرون دلوًا، وأطلق في كتاب من لا يحضره الفقيه نزع الماء بانصباب الخمر.



والأول: أقرب بناء على القول بالنتجيس لما رواه الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام ^(٧).

هذا وإن العلامة قد تعرّض قبل ذلك الى بيان دليل هذا المبنى، وهو تعارض الروايات الناصة على أنّ ماء البئر لا ينفعل، والروايات القائلة بالانفعال والإمرة بنزحه ^(٨).

٢- اختيار لأحد المتعارضين من الأدلة، بناء على القول بالتخيير لا التساقت، كما ينص عليه الخبير «بأيهما أخذت من باب التسليم وسعك» ^(٩). ومن هذا المورد: ما ذكره العلامة عليه السلام من الاختلاف في وجوب القنوت واستحبابه، حيث ذهب المشهور الى الاستحباب، وذهب ابن أبي عقيل والصدوق الى وجوبه.

ودليل المشهور: ما ورد في الصحيح عن الإمام الرضا عليه السلام قال: «قال أبو جعفر عليه السلام في القنوت: إن شئت فاقتت وإن شئت لا تقنت».

احتج ابن أبي عقيل والصدوق بالاحتياط وبورود الأمر ﴿وَقَوْمًا لِلَّهِ قَلْبَيْنِ﴾ ^(١٠) فيحمل على الوجوب قضية للأمر.

(والجواب: أن الاحتياط معارض بالبراءة الأصلية والأمر لا يعطي الوجوب خصوصاً مع قيام المعارض) ^(١١).

٣- العثور على مخصص أو مقيد للعموم أو الإطلاق الذي استند إليه أحدهما في فتواه، فأحدهم يعمل بالإطلاق، والآخر بالتقييد.

ومن هذا المورد: ما ذكره العلامة عليه السلام في أجر المغنية في الأعراس، الذي أجازه الشيخ وابن البراج وابن إدريس، وحرمه المفيد وسلار، ثم قال: (والأقرب عندي ما اختاره الشيخ في النهاية).



لنا: الأصل، وما رواه أبو بصير في الصحيح قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:
«أجر المغنية التي تزف العرائس ليس به بأس، وليست بالتي يدخل عليها
الرجال»...

احتج الآخرون بما رواه... الحسن بن علي الوشاء قال: «سئل أبو الحسن
الرضا عليه السلام عن شراء المغنية، فقال: قد يكون للرجل جارية تلهيه، وما ثمنها
إلا ثمن كلب، وثمر الكلب سحت، والسحت في النار».
والجواب: هذه الأحاديث وإن دلت على التحريم دلالة ظاهرة لا قاطعة،
إلا أنها مطلقة، وما تلوناه نحن من الأحاديث مقيدة، فيعمل بها في صورة
التقييد، ويبقى الإطلاق في الباقي، لثلاث تنافى الأدلة^(١٢).

٤- الاستظهار من بعض الأدلة الذي يختلف من شخص إلى آخر، وهذا
ما ينمي حالة اختلاف الفتوى بين الفقهاء، وهو أمر غير منضبط بقاعدة ولا
بقالب خاص.

ومن هذا المورد: ما ذكره العلامة رحمته الله في مسألة تتميم القليل المتجسس
كراً، البعض قال بأنه لا يطهر، كابن الجنيد والشيخ، وبعض قال بطهارته
لأنه صار كراً، كالسيد المرتضى وسلاار وابن البراج، مستدلين بقوله عليه السلام:
«إذا بلغ الماء قدر كرم يحمل خبثاً».

فأجابهم العلامة: نعم الرواية لا غبار عليها، لكن المراد من الماء فيها هو
الطاهر إذا بلغ كرا اعتصم، وليس القليل المتجسس ثم أضفنا عليه قليلاً آخر
فنجسه بالملاقاة، فكيف يكون مجموع متجسسين طاهراً، بل هو خارج عن
مورد الروية^(١٣).

٥- الخطأ في التطبيق، فإنَّ المجتهد مهما يكن فأنَّه لم يصل إلى حد
العصمة، فيبقى احتمال الخطأ قائماً في استدلاله، وبهذا صرح العلامة



في مسألة جواز الاستتباح بالدهن النجس تحت الظل، ونسب القائل بعدم الجواز لرده قول الشيخ الى الجهل والسخف^(١٤).

وذكر عليه السلام أيضاً في مسألة قبول الشهادة على طهارة أو نجاسة الإناء، وردَّ من قال أنه لا يجب قبولها في ذلك بأنه خطأ^(١٥).

٦- الاجتهادات العرفية، والاستتباطات التي يراها الفقيه صواباً برأيه، كما يستفاد من قوله عليه السلام في مسألة رد البهيمة: (قال ابن البراج: إذا اشترى بهيمة حائلاً، ثم حملت عند المشتري وولدت، ووجد بها عيباً كان عند البائع، لم يكن له ردّها، وكان له أرش العيب.

وهذا الإطلاق ليس بجيد، بل ينبغي أن يقيد بالتصرف، ولا يستلزم الحمل عند استناده إلى فعله)^(١٦).

وهناك أسباب عديدة لاختلاف الفتوى، يجدها المتتبع من خلال ممارسة الفقه وتتبع الأقوال، بل من اقتصر في ذلك على النظر في مختلف الشيعة سوف يوقفه على أسبابٍ مختلفة لذلك.





المبحث الثاني

النتائج المترتبة على اختلاف الفتوى

لا شك ولا ريب أنّ الباعث على اختلاف الفتاوى عند الإمامية، ليس هو الاهواء المتبعة، ولا البدع المصطنعة، ولا الأقلام المأجورة، ولا الآراء المكدورة، ولكن من نظر بعين الإنصاف الى ما بذله فقهاء الإمامية من جهود جبارة في سبيل إعلاء كلمة الحق، وتمحيص الفروع الشرعية، يجد نفسه أمام صرح علمي شامخ، وبما أن هذا الصرح متقوم بأفراد وأشخاص العلماء، ولكل واحد منهم منهجه وفهمه الخاص للأدلة الشرعية، وأن كل واحد منهم يجد نفسه - بينه ما بين الله - قد بذل كل ما يمكنه من الجهد، واستفرغ كل وسعه في سبيل الوصول الى النتائج الفقهية، في بعضها تتفق الآراء، وفي بعضها تختلف، فكل منهم ينظر الى الرأي المخالف له غير مصيب لمراد الشارع فلا يتبعه، بعد تمحيصه والنظر في أدلته بشكل تفصيلي، حتى لا يبقى الاحتمال وارداً على أدلته ونتائجه.

إذن: الاختلاف نتيجة طبيعية للبحث العلمي، وإنّ الايجابية التي يشتمل عليها الاختلاف هي: الاطلاع على الآراء المخالفة لما يذهب إليه الفقيه، مما يدعوه للبحث أكثر في الأدلة، حتى يكون اجتهاده معذوراً.

هذا ولكن اختلاف الفتوى له انعكاسات سلبية جداً من ثلاث جهات:

الأولى: (جهة الدين ووحده)، فعندما يتأمل العاقل في الدين، وفي الجهة التي صدر عنها وهو المولى المتعال (جل جلاله) الذي ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾^(١٧)، ووحدة النظام الكوني ودقته، يجد نفسه مذعنة بأنّ الدين واحد، وحكم الله واحد لا يتبدل ولا يتغير، إذ كيف يمكننا تصور مشرّع علمه لا متناهٍ، أن



يصدر منه أحكام متعددة - مختلفة ومتضادة - على شيء واحد، ومن جهة واحدة، تارة يجب وأخرى لا، وتارة يحرم وأخرى لا، وما هذا إلا قدح بالشرع وصاحبه، ونسبة ما لم يقله إليه، الذي تحريمه لا ريب فيه. وعليه فمن المستحيل أن يصدر ذلك من المشرع الأقدس.

إذن: ليس من المعقول أن يصدر هذا الاختلاف منه، لأنه هو (جل شأنه) قال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(١٨)، وقال: ﴿أَجْتَبَنَكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(١٩).

والذي يؤيد هذا: ما ذكرناه في البحث المتقدم (مناشئ الاختلاف)، إذ كل ما تقدم يوضح أن الاختلاف منشؤه الناس وليس الشارع، فلذا لا يتقبل العاقل نسبة كلا الحكمين الى الشارع، وأن هذه النسبة تشوّه صورة المشرع في أذهان المشرّعة.

وليس من الصحيح أن ننعن أنفسنا بحياكة بعض الأدلة بخيوط العنكبوت، نلمع بها صورة نحن نقر بأنها ليست كذلك؛ من أجل أن لا نفقد مقلدنا وأتباعنا، بل علينا أن نعطي جواباً حقاً حقيقياً، لكي لا نقع بما وقع فيه من عبّد بني اسرائيل له^(٢٠).

والثانية: (جهة المجتهد ذاته) وهذه فيها أمران:

أ- إن استنباط الحكم الشرعي من أدلته الخاصة أمر ليس بالهين ولا بالسهل، بل هو أمر شاقُّ، فمن أجل استنباط حكم واحد كم يبذل المجتهد من الجهد، ويعاني مشقة البحث، ومخافة كونه مخطئاً فيكون مشمولاً بقوله ﷺ: «مَنْ أَفْتَى بِغَيْرِ عِلْمٍ لَعَنَتْهُ مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ»^(٢١).

هذا إذا كانت المسألة التي يعالجها المجتهد اتفافية لا خلاف فيها، وأما إذا كانت خلافية، فإنه يبذل جهداً مضاعفاً من حيث إثبات أصل المسألة،





ومن حيث دفع ما يرد عليها من الإشكالات وإبطال الرأي الآخر، وإلا لا يتم الاستدلال؛ لورود الاحتمال، فيصرف من وقته الثمين ساعات طويلة.

ب- إن المسائل الخلافية ليست كلها على وتيرة واحدة، من حيث سهولة المآخذ وتناول المدرك، بل هي مختلفة بعضها عن البعض الآخر، ففي بعضها يقف المجتهد على خلل القول المخالف في المسألة، فيحكم بأن استتباط المخالف كان باطلاً - وغير صحيح - بالقطع واليقين؛ لاشتباهه ببعض المقدمات، أو اشتباهه في فهم الأدلة، فهنا يرتفع الاحتمال، ويكون اجتهاده في الحكم الكذائي معذراً.

وفي بعضها الآخر ليس الأمر كذلك، بل يكون الرأي الآخر له دليل معتبر، وتخطيه أو هدمه ليس أمراً سهلاً، كما في حالات تعارض الأدلة، فحتى لو أجاب المجتهد عن تلك الأدلة وردّها، لكنه لا يحصل له اليقين التام بأنّ الرأي الآخر باطل قطعاً، وهذا يعني وجود علم اجمالي يبطلان أحد القولين، وهذا العلم لا محيص عنه، فإذا تمت أركان هذا العلم، كان اجتهاد المجتهد - في مثل هذه المسائل - غير معذراً.

والثالثة: (جهة المكلف المقلد) وهذه فيها أمران:

أ- المقلد تارة لا يعلم باختلاف الفتوى، وأخرى يعلم به، وتارة يكون اختلاف الفتوى لمجتهد واحد وأخرى لمتعدد.

أما فرض العلم فسوف نشير إليه في الفرض اللاحق، وأما فرض عدمه فإنه يدخل تحت طائلة بحث الإجزاء وعدمه، أي يبقى المكلف في شك هل تكون أعماله مجزية، أو لا؟ وقد فصلنا الكلام في ذلك في رسالة الإجزاء.

ب- بناء على ثبوت اشتراط الألفية في مرجع التقليد، على فرض تسليمها، وانحصار الألف في شخص واحد، وإمكان تشخيصه من بين



بقية الأعلام، فإنه لو علم المكلف باختلاف الفتوى والحال هذه، وعمل على تطبيقها، فهذا يأتي احتمال أن فتوى هذا الذي يقلده هي الباطلة دون الأخرى، لوجود علم إجمالي في المقام، فيبقى المكلف في حيرة ليس بعدها حيرة. إذن: مسألة اختلاف الفتاوى لها آثار سلبية على الصورة العامة للدين الحنيف، وتكلف المجتهد ما هو في غنى عنه، وتوقع المكلف في حرج لا مخرج له منه.



المبحث الثالث

رفع الاختلاف علمياً وفتوائياً

إنَّ الباحثَ عندما يتعمق في جذور مسألة اختلاف الفتاوى، يجد أمامه
سؤالين مُهمَّين:

السؤال الأول: هل يمكن طرح قواعد ووضع أسس إذا سار عليها الفقيه
والفقيه الآخر تكون النتيجة التي يخلصون إليها واحدة لا تتعدد، فترتفع
مادة الاختلاف من الأساس؟

والجواب عن هذا السؤال من جهتين:

الجهة الأولى: وهي جهة الإمكان، فإن ارتفاع الاختلاف من حيث الإمكان
لا غبار عليه، فإنه ممكن إذا اجتمعت فيه الشرائط الآتية:

١- أن تكون قواعد الاستتباط من وَضْعِ المعصوم عليه السلام، وبيئتها بكل
أبعادها، وتنزل منزلة علم الأصول، أو تكون هي هو مع تهذيبه، فتكون
قواعده في قوالب خاصة، واحدة ثابتة لا تختلف باختلاف المتناول والباحث
وما يمتلك من الدقة العقلية العالية.

٢- أن يكون تناول تلك القواعد من دون تلاعب، أو تفريع، أو تفلسفٍ
زائدٍ عليها، أو إضافة تحليلات عقلية، أو أمورٍ إقناعية بعيدة عن الدليل،
كالعرف والسيرة العقلائية أو التشريعية.

٣- أن يتجرد الفقيه من كل قناعاته الشخصية السابقة، عند ممارسة
الاستتباط من تلك القواعد، وعدم النظر إلى الخلف ليرى ما قيل قبله في
الفرع الذي هو بصدد علاجه.

٤- أن توضع دراسة خاصة للروايات المتعارضة، التي هي من أهم أسباب



اختلاف الفتوى، وحسم مادة الاختلاف فيها، والخروج بنتيجة واحدة ثابتة قطعية في كل الفروع الفقهية بلا تردد، وهذا أمر لا ينهض به إلا الإمام المعصوم عليه السلام، كما ورد في روايات حل التعارض حيث قال عليه السلام: «إذا كان ذلك فارجه حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات»^(٢٢).

٥- أن يكون الاحتياط هو الأساس في الإفتاء، حتى لا يقع الفقيه وأتباعه في مشكلة عدم الإجزاء، ومن ثمَّ نحمل صاحب القسط قسطين، «وصاحب السهم سهمين»، كما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام^(٢٣).
هذا ولكن كل ذلك يبقى حلماً لا يمكن تحقيقه في هذا الزمان الذي ابتلي المؤمنون فيه بفقد الإمام عليه السلام.

الجهة الثانية: وهي جهة الوقوع والتحقق الخارجي، فإنه بعيد جداً عن التحقق، ولا نبالغ إن قلنا بأنه محال عادي أو عرفي، وذلك لاختلاف الأفكار والأنظار والأذواق، والمشارب الفقهية، والمدارس الأصولية، واختلاف فهم النصوص القرآنية والروائية، والميول العاطفية، وانتشار الفقهاء وتباعدهم وغير ذلك، مما يؤدي إلى نشوء أفكار ومبانٍ تختلف باختلافها الفتاوى، فليس هناك طريق للقضاء على ذلك والحيولة دونه إلا المعجزة الإلهية، والمفروض عدمها لأننا نتكلم بالوضع الاعتيادي المتعارف.

والسؤال الثاني: هل يمكن تدوين الفقه بلا اختلاف في الفتاوى، حتى نتخلص من قضية عدم الإجزاء ولزوم القضاء، التي صارت عبئاً إضافياً على كاهل المكلفين، أو لا؟

والجواب: إن مشروع كتابة الفقه الإسلامي الخالي من اختلاف الفتوى يتطلب أمرين أساسيين:



الأول: أن يكون الذي يقوم بأعباء هذه المهمة هي مؤسسة فقهية علمية تخصصية، بعيدة عن التجاذبات المذهبية، والأفكار المتطرفة البعيدة عن الدين، تحتوي هذه المؤسسة على عدة لجان علمية، منها:

١- اللجنة اللغوية.

٢- اللجنة القرآنية.

٣- اللجنة الحديثية الروائية.

٤- اللجنة الاقتصادية.

٥- لجنة الخبراء وتضم خبراء قانون وسياسة واجتماع وإدارة.

الثاني: أن يكون الأساس الأمثل في التدوين هو الأخذ بأحوط الأقوال، بصورة قاطعة للشك والترديد، ورافعة لمسألة الإجزاء وعدمه، وخالية من الإغلاق اللفظي، والتعقيد التركيبي، الذي كان يستعمله المتقدمون.

الثالث: وبعد تحقق أبعاد هذه المؤسسة وتقويم على أصولها، يجب أن يكون على رأسها المجتهد الذي عينته اللجان المتقدمة آنفاً، والمقبول لدى الجميع، ولا بدّ للذي يُنتخب لمنصب المرجعية من توافره على أمور:

١- أن يكون مُتَصَلِّعاً في علوم الدين، والحد الأقل منها هو: الفقه والأصول والكلام والفلسفة والحديث والتفسير والرجال.

٢- أن يكون على اطلاع شامل بباقي العلوم، بحيث يمكنه إدارة اللجان التي تقدمت الإشارة إليها.

٣- وأن يكون على درجة عالية من الفطنة، حتى لا تفوته فائتة، فيكون علامة بحق وحقيق.

٤- وأن يكون على درجة عالية من مكارم الأخلاق التي يسع الناس بها.

٥- وأن يكون على درجة من الإيمان كي لا تأخذه في الله لومة لائم.



٦- وأن يكون له شخصية قيادية، بحيث يستطيع النهوض بالأمة ويأخذها إلى برّ السلام يُسْرٍ.
فإذا أمكن أن نؤسس هذه المؤسسة، وكان للفتوى تمحيص مؤسسي،
وتدقيق منهجي، ولم يكن في البين انفراد بالرأي الفقهي، أمكن تدوين
فقه واحد خالٍ من الشوائب، مجزئ ومبرئ للذمة.



المبحث الرابع

منهج العلامة في كتابه (مختلف الشيعة)

المطلب الأول: (المختلف) ابتكار جديد

الحق والإنصاف أنّ من قرأ وطالع في كتب العلامة الحلبي رحمته الله، ودرس حياته وما كتبه هو عن نفسه وغيره عنه، يلمس أنّه كرّس كل حياته للعلم والعمل، من أجل الدفاع عن الدين وإحياء علومه، وكتبه المختلفة الأطوار، المتعددة المحاور، المتنوعة في الفنون، لتحير المتأمل في هذا النابغة الذي قل نظيره.

ومن الممكن الإفادة ممّا قلناه عن طريق بعض كلماته التي قالها العلامة رحمته الله عن كتاب (مختلف الشيعة)، إذ قال في مقدمته: (وهذا الكتاب لم يسبقنا إليه أحد ممن تقدمنا من العلماء، ولا نهج طريق الأدلة فيه من تقدم من الفضلاء)^(٢٤)، وحقاً عندما تتصفح الكتاب تجده كما قال في الجملة. ولنا أن نقف عند هذه العبارة متأمّلين بدقة؛ لنعرف مراده منها، ومن ذلك: قوله: (وهذا الكتاب لم يسبقنا إليه أحد ممن تقدمنا من العلماء) وفيه احتمالان:

الاحتمال الأول: إنّ مراد العلامة رحمته الله من هذه العبارة: أنه لم يسبقه أحد الى بحث الفقه المقارن بين آراء العامة والخاصة مطلقاً.

وهذا الاحتمال محل نظر واضح؛ إذ تقدّم البحث في ذلك عند السيد المرتضى رحمته الله في (الانتصار)، والشيخ الطوسي رحمته الله في (كتاب الخلاف)، أي بحث الفقه المقارن بين الفريقين، وهذا ممّا لا غبار عليه أبداً، إذ إنهما تَخَصَّصَا في هذا الباب، ولا أَنْصَوْرَ أَنَّ الْعَلَمَةَ رحمته الله ينكر ذلك.



والاحتمال الثاني: أن مراده عليه السلام: أنه لم يسبقه أحد الى بحث الفقه المقارن بين آراء الخاصة من الإمامية ، وهذا الاحتمال يتفرعُ منه احتمالان:

أ- مراده عليه السلام: أنه لم يكتب في الفقه المقارن بين آراء الإمامية ذاتهم كتاب خاص ومفرد على حدة أبداً في هذا الباب، وهذا الاحتمال حق لا ريب فيه إلى زمان العلامة.

ب- مراده عليه السلام: أنه لم يسبقه أحد من العلماء الى التعرض للفقه المقارن بين آراء الإمامية مُطلقاً.

فإنَّ هذا الاحتمال غير تام أبداً؛ إذ قلَّ وجود كتاب من كتب الإمامية لم يتعرض فيه للفقه المقارن بين علماء الخاصة، ابتداءً من زمن السيد المرتضى حتَّى زمان المحقق الحلي عليه السلام، ولنذكر نُتقاً من المسح التاريخي للفقه المقارن في كتب الإمامية:

قال السيد المرتضى: (فإن قيل: قد خالفها أبو علي ابن الجنيد في ذلك وقال: إن في خمس وعشرين ابنة مخاض، فإن لم تكن في الإبل فابن لبون، فإن لم يكن فخمس شياه، فإن زادت على خمس وعشرين واحدة، ففيها ابنة مخاض.

قلنا: إجماع الإمامية قد تقدم ابن الجنيد وتأخر عنه، وإنما عول ابن الجنيد في هذا المذهب على بعض الأخبار المروية عن أئمتنا عليهم السلام، ومثل هذه الأخبار لا يعول عليها.

ويمكن أن يحمل ذكر بنت المخاض وابن اللبون - في خمس وعشرين- على أن ذلك على سبيل القيمة لما هو الواجب من خمس شياه، وعندنا أن القيم يجوز أخذها في الصدقات^(٢٥)، وهناك موارد متعددة ذكرها السيد في الانتصار^(٢٦).





قال الشيخ الطوسي: «في مقدار الكر ثلاثة مذاهب: أحدها: إن مقداره ألف ومائتا رطل بالعراقي، وهو مذهب شيخنا أبي عبد الله.

والثاني: إنه ألف ومائتا رطل بالمدني، وهو اختيار المرتضى. وقال الباقر: الاعتبار بالأشبار، ثلاثة أشبار ونصف طولاً في عرض وفي عمق، وهو مذهب جميع القميين، وأصحاب الحديث^(٢٧)، وهناك موارد أخرى ذكرها الشيخ منتشرة في أجزاء كتابه^(٢٨).

وقال ابن إدريس: (وقد روي أن عورة الرجل ما بين سرته إلى ركبتيه، وقد ذهب إلى ذلك بعض أصحابنا، وهو الفقيه ابن البراج، وهو مذهب الشافعي، والإجماع من فقهاء أهل البيت على المذهب الأول، وهو القبل والدبر فحسب، وما عدا ذلك فندب مستحب)^(٢٩).

إذن: هناك من تقدم العلامة في بحث الفقه المقارن، وتعرض لأقوال أعلام الإمامية، وهناك الكثير منهم لم نتعرض لذكرهم.

وأما قوله: (ولا نهج طريق الأدلة فيه من تقدم من الفضلاء)، وهذه العبارة على إطلاقها غير تامة أيضاً؛ إذ إنَّ أغلبَ علمائنا عندما يتعرضون لقول لا ينقضونه حتى يبيِّنوا دليله، ثم ينقضوا الدليل ويتبعوا قولَ القائل به، ومن ذلك: قال السيد المرتضى رحمته الله: (فإن قيل: قد ذكر أبو علي ابن الجنيد أن الزكاة لا تلزم الفارَّ منها، ببعض ما ذكرناه.

قلنا: الإجماع قد تقدم ابن الجنيد وتأخر عنه، وإنما عوَّل ابنُ الجنيد على أخبارٍ رُوِيَتْ عن أئمتنا عليهم السلام تتضمن أنه لا زكاة عليه وإن فرَّ بماله، وبإزاء تلك الأخبار مما هو أظهرُ منه وأقوى وأولى، وأوضح طريقاً، تتضمن أن الزكاة تلزمه.



ويمكن حمل ما تضمن من الأخبار أنها لا تلزمه على التقية، فإن ذلك مذهب جميع المخالفين، ولا تأويل للأخبار التي وردت بأنَّ الزكاة تلزمه إذا فرَّ منها، إلاَّ إيجاب الزكاة، فالعمل بهذه الأخبار أولى^(٢٠).

قال المحقق الحلبي رحمته الله - في حقيقة الخلع -: (قال المرتضى رحمته الله: هو طلاق، وهو المروي. وقال الشيخ رحمته الله: الأولى أن يقال فسخ، وهو تخريج)^(٢١).

وقال المحقق الحلبي رحمته الله أيضاً: (ينجس القليل بملاقاة النجاسة وإن لم يدركها الطرف كرؤوس الإبر، دماً كانت أو غيره، وقال في المبسوط: ما لا يدركه الطرف معفو عنه، دماً كانت أو غيره.

وقال في الأسئار: إذا كان الدم مثل رؤوس الإبر لم ينجس به الماء؛ لأنه لا يمكن التحرز منه.

وربما احتج الشيخ بما رواه علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: «سألته عن رجل امتخط فصارَ الدمُ قِطْعاً فأصاب إناءهُ، هل يصلح الوضوء منه؟ فقال: إن لم يكن شيء يستبين في الماء فلا بأس، وإن كان شيئاً بيئاً فلا يتوضأ منه».

وهذا ليس بصريح في إصابة الماء، ولعل معناه إذا أصاب الإناء وشك في وصوله إلى الماء اعتبر بالإدراك.

ويشهد لذلك: ما رواه الكليني بإسناده عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليهما السلام قال: «وسألته عن رجل رعف وهو يتوضأ، فتقطر قطرة في إنائه، هل يصلح الوضوء منه؟ فقال: لا» ولم يعتبر الاستبانة^(٢٢).



المطلب الثاني: كتاب (مختلف الشيعة) حلقة الوصل بين الأجيال

لا يختلف اثنان على أنّ كتابَ (مختلف الشيعة) له أهمية بالغة، تكمن في كونه حلقة وصل بين الأجيال المتأخرة، وبين الرعيل المتقدم من أعلام الإمامية المبرّزين، الذين نسمع بأسمائهم وآرائهم دون أن نقف على كتبهم ومؤلفاتهم، فحفظ تلك الآراء ونسبتها الى مؤلفيها في هذا الكتاب، يعد جسراً حيويّاً يربط بين بدايات القرن الرابع الهجري وبين القرن الخامس عشر منه، فليس لنا سبيل الى الكتب المفقودة - بل لعلها تعد في زماننا من النوادر- إلاّ كتاب المختلف ومن سار على نهجه.

ومن تصفح كتاب (مختلف الشيعة) يجد أن العلامة في أغلب الأحيان يذكر أسماء المؤلفين من الإمامية من دون الإشارة إلى كتبهم، وبعض الأحيان يذكرهم مع مؤلفاتهم، ومن ذلك:

١- ابن بابويه: وهو الشيخ علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي والد الصدوق، فقيه ثقة، له عدة كتب منها: (رسالة الشرائع)^(٣٣)، وكان العلامة يذكره بعنوان: (ابن بابويه) أو (علي بن بابويه)^(٣٤)، نقل العلامة^(٣٥) وغيره^(٣٦) آراءه بكثرة من هذه الرسالة، وهذه الرسالة مفقودة، وقد عثر بعضُ المحققين مؤخرًا على جزءٍ منها فطبع في ضمن مجلة (دراسات علمية)، تحقيق كريم مسير وشاكر محمدي.

٢- ابن أبي عقيل، الحسن بن عيسى أو ابن علي الحذاء، فقيه ثقة متكلم، له كتب منها: (التمسك بحبل آل الرسول)^(٣٧)، قال العلامة عن الكتاب: (كتاب مشهور عندنا، ونحن نقلنا أقواله في كتبنا الفقهية)^(٣٨).

ونقل العلامة عنه في المختلف في موارد كثيرة جدًّا، ولكن لم نجد له تصريحًا بأنّه أخذ عن كتاب (التمسك بحبل آل الرسول)، إلاّ في مورد واحد



في الفرائض^(٣٩)، وبقرينة قوله المتقدم نفهم أن ما نقله عن ابن أبي عقيل هو منقول عن هذا الكتاب، وهو كتابٌ مفقودٌ.

٣- ابن الجنيد الاسكافي، محمد بن أحمد بن الجنيد، الشيخ الأقدم والفقهاء الأعظم، وجه في أصحابنا، ثقة جليل القدر^(٤٠)، له كتب منها: (تهذيب الشيعة لأحكام الشريعة)، و(الأحمدي في الفقه).

والعلامة ذكر ابن الجنيد في أغلب مسائل (المختلف)، ولكنه لم يذكر الكتاب الذي نقل منه عن ابن الجنيد، وحتى في الخلاصة عندما ترجم ابن الجنيد قال: (وقد ذكرت خلافه في كتبي)^(٤١)، فمن الممكن أن يكون العلامة قد أخذ موارد الخلاف من (تهذيب الشيعة) أو من (الأحمدي).

٤- الشيخ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، فضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام والرواية والوثاقة والعلم^(٤٢)، له كتب كثيرة منها: (الرسالة الغرية)، والتي أكثر العلامة النقل عنها في المختلف^(٤٣).

٥- القاضي ابن البراج، سعد الدين عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز ابن البراج، وجه الأصحاب وفقههم، له كتب منها: (الكامل في الفقه)^(٤٤)، وقد نقل العلامة عن الكامل في مواضع كثيرة من المختلف^(٤٥).

٦- قطب الدين الراوندي، أبو الحسين سعد بن هبة الله بن الحسن، فقيه عين صالح ثقة، له كتب، منها: (الرائع في الشرائع)، و(المغني في شرح النّهاية)^(٤٦).

والعلامة رحمته نقل آراء الراوندي في مواضع متعددة من (المختلف)، وما نقله عنه كان من هذين الكتابين^(٤٧).

إلى هنا تبين لنا أنّ ثمة كُنُوزًا، لا يمكن التّوصُّل إليها إلا عبر قناة هذا السفر المبارك، فهذه الكتب التي ذكرناها وغيرها التي تعد من الكتب





النَّادرة الوجود في زماننا هذا، قد حفظ لنا العَلَّامةُ الحليُّ منها جانباً مهمّاً، وهو الآراء المخالفة منها، وجعله إرثاً تتدارسه الأجيال لمن أراد أن يتصل بآراء أعلام تلك الحقبة المنيرة.

المطلب الثالث: أعلام الإمامية في كتاب (مختلف الشيعة)

إنَّ من مارس علم الفقه وتعمق في أبحاثه، يدرك ما للبحث عن المسائل الخلافية من أهمية بالغة، إذ إنَّ مسائل الفقه ليست كلها خلافية تماماً، بل أغلب مسائله وفاقية لا خلاف فيها، فكل واحد من أهل العلم يمكنه الوقوف على أدلتها والإفتاء بموجبها، في حين أنَّ الحال ليست كذلك بالنسبة إلى المسائل الخلافية، فإنها حلبة تصارع عليها أفكار وأدلة الفحول من الفقهاء وخرّيتي أهل العلم، فلا يدخلها ويكشف اللثام عن غوامضها إلا من كان أهلاً لها، ووقف على تلك المسائل ومارس أدلتها.

فالعَلَّامةُ في كتابه هذا يوقفنا على أهم - وأخطر وأصعب - فقرة من فقرات البحث الفقهي الحقيقي التحقيقي الدقيق.

فقد تعرّض العَلَّامةُ لآراء عدة طبقات من أعلام الإمامية، ابتداء من والد الصدوق وانتهاء بالمحقّق الحليّ، أي ابتداء من فقهاء الغيبة الصغرى ك(الصدوقين) و(الشيخ المفيد) و(ابن أبي عقيل)، وانتهاء بأساتذته ومشايخه، ك(والده يوسف بن المطهر) و(المحقق الحلي)، وهذا أمرٌ ليس بالهين بل هو عمَلٌ جَبَّارٌ، وجهدٌ لا يتأتَّى إلا من الأوحدي.

وإليك جملة من الأعلام الذين تعرّض العَلَّامةُ لأقوالهم في المختلف، نبينها ضمن الجدول الآتي بنحو الإجمال:



ت	الاسم	العنوان المذكور	عدد المرات
١	علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي	ابن بابويه	٧٠٠
٢	محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه	الشيخ الصدوق	٣٨٠
٣	وذكر العلامة الصدوق مع أبيه	ابنا بابويه	٣٠
٤	محمد بن أحمد بن الجنيد	ابن الجنيد	١٦٣٠
٥	الحسن بن عيسى أو ابن علي الحذاء	ابن أبي عقيل	٥١٢
٦	محمد بن محمد بن النعمان	الشيخ المفيد، أو المفيد فقط	٨٩٠
٧	علي بن الحسين علم الهدى	السيد المرتضى، أو المرتضى فقط	٨٥٠
٨	محمد بن الحسن بن علي الطوسي	الشيخ الطوسي، أو الشيخ فقط	٤٥٠٠
٩	وذكر العلامة الشيخ المفيد والطوسي معا	الشيخان	٢٨٠
١٠	عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن البراج	ابن البراج	٩٠٠
١١	محمد بن الحسين	قطب الدين الكيدري	٢٢



١٩	قطب الدين الراوندي	سعد بن هبة الله بن الحسن	١٢
٨٥٠	أبو الصلاح	تقي الدين بن نجم الدين بن عبيد الله الحلبي	١٣
٨٠٠	ابن حمزة	محمد بن علي بن حمزة الطوسي المشهدي	١٤
٣١٩	سلار	أبو يعلى سلّار بن عبد العزيز الديلمي	١٥
١٨٥٠	ابن إدريس	محمد بن إدريس العجلي الحلبي	١٦
١٠٠	ابن زهرة	حمزة بن علي بن زهرة الحسيني الحلبي	١٧
٢٦	والدي	يوسف بن المطهر الحلبي والدة العلامة الحلبي	١٨
١٥	شيخنا أبو القاسم ونجم الدين أبو القاسم	جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد المحقق الحلي	١٩

هذه الأرقام المذكورة في هذا الجدول ليست مستخرجة بنحو الاستقراء التام، وإنما هي أرقام تقريبية، استطعنا أن نقف عليها من خلال البحث السريع، وعلى نحو الاستقراء الناقص.

ومن خلال تتبع ذكر العلامة لأراء أعلام الإمامية في مختلف الشيعة، وجدنا العلامة يركز على ثلاثة أعلام في أغلب مسأله، وهم:

١- ابن الجنيد الاسكافي.

٢- الشيخ الطوسي.



٣- ابن إدريس الحلبي.

والذي يدقق في هؤلاء الأعلام يجدهم يمثلون محور الفقه الإمامي في

ثلاث طبقات:

١- طبقة الغيبة الصغرى.

٢- طبقة الغيبة الكبرى.

٣- طبقة المتأخرين.

المطلب الرابع: منهج العلامة في (المختلف)

عندما نتصفح (مختلف الشيعة) نجد العلامة تناول المسألة الخلافية بأنحاء

مختلفة من جهات ثلاث:

الجهة الأولى: فذلكة طرح المسألة الخلافية

إِنَّ تَتَأَوَّلَ الْعَلَامَةَ لِلْمَسَائِلِ لَمْ يَكُنْ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ، بَلْ تَعَدَّدَ عَلَى صُورٍ

أَرْبَع:

الصورة الأولى: في بداية المسألة يذكر المحور الذي تحوم حوله الآراء،

ثم يذكر الآراء، ثم يذكر أدلة كل واحد من الآراء، ثم يذكر رأيه في

المسألة، ثم دليله (٤٨).

الصورة الثانية: في بداية المسألة يذكر محور الخلاف، ثم يذكر الآراء،

ثم يذكر رأيه في المسألة، ثم يذكر أدلة المخالف، ثم يقوم بردها (٤٩).

الصورة الثالثة: يبدأ المسألة بذكر الآراء وفي ضمنها يشير إلى محور

الخلاف، ثم يذكر رأيه، ثم يذكر أدلته عليه، من دون ذكره لأدلة القول

المخالف (٥٠).

الصورة الرابعة: يبدأ المسألة بذكر الآراء ومن ضمنها يشير إلى محور



الخلاف، ثُمَّ يكتفي بالإشكالِ عليها من دون ذكر دليله ولا دليل القول المخالف^(٥١).

الجهة الثانية: طرح الآراء

مَنْ يتصَفَّحُ مسائل (المختلف) ويدقق في طرح العلامة للآراء، لا يجده على وتيرةٍ واحدةٍ، بل هناك صورتان لذلك:

الصورة الأولى: أنه ﷺ يذكر آراء متعددة ولأشخاص مختلفين^(٥٢).
الصورة الثانية: أنه ﷺ يقتصر على ذكر رأيٍ واحدٍ في المسألة لا أكثر^(٥٣).

الجهة الثالثة: حجم المسألة

يجدُ الباحثُ في (المختلف) اختلافَ حَجْمِ المسألة المطروحة على ثلاث صور:

الصورة الأولى: هي الإسهاب في ذكر المسألة والآراء فيها وأدلتها، وفي بعض الأحيان يذكر مناقشات لأدلة المخالف^(٥٤).

الصورة الثانية: وهي الحالة الوسطى ما بين الإسهاب والاختصار^(٥٥)، ولعلها هي الحالة السائدة في (المختلف).

الصورة الثالثة: وهي طرح المسألة بصورة مختصرة جداً^(٥٦).
ومع وجود هذا التفاوت في طرح العلامة للمسائل، إلا أن هناك أمرين ثابتين في أغلب المسائل التي تعرض لها، وهما:

١- ذكر الرأي المخالف له في المسألة.

٢- ذكر رأيه الخاص بها.

فهذان الأمران هما القدر المتيقن في مسائل الكتاب بنحو عام إلا ما

ندر في بعض المسائل.



ولقائل أن يقول: رجل مثل العلامة خاضَ عبابَ بحر العلم بمختلف أمواجه، حتى صار علامةً بمعنى الكلمة، كيف تتفاوت أبحاث كتابه بهذا النحو الغريب؟

والجواب عنه هو:

أولاً: إنَّ الباحث عندما يدخل في مسألة ويدك عرشها، عندها يشخص مقدار استحقاق المسألة من البحث، قد تجد مسألة واحدة تعددت فيها الآراء، واختلفت الأدلة، وقد لا تكون كذلك بل المخالف واحد، ودليله فارد. وثانياً: بعض الأحيان لا يجد الباحث مُتَّسِعاً من الوقت، فيجد نفسه بين محذورين (ضيق الوقت، وترك الكتابة) فيجمع بينهما بالكتابة المختصرة. وإلى غير ذلك من الأمور النفسية، والتوفيقات الإلهية، والأمور الاجتماعية، وإدارة الحوزة العلمية، والتحضير لإلقاء الدروس على طلاب العلم في الحوزة، كل ذلك يقف عائقاً أمام وحدة وتيرة كتابة المسائل الخلافية.



المبحث الخامس

مخالفة العلامة لمنهجية الكتاب

عندما نرجع إلى مقدمة كتاب (المختلف) التي كتبها العلامة الحلبي رحمته الله نجد أنه يؤكد أمرين أساسيين:

الأول: إنَّ الأساسَ الذي وُضِعَتْ عليه لبنات هذا السُّفْر المبارك هو: بيان اختلاف الفتاوى بين الإمامية، حيث قال: (لما وقفت على كتب أصحابنا المتقدمين (رضوان الله عليهم)، ومقالات علمائنا السابقين في علم الفقه، وجدت بينهم خلافاً في مسائل كثيرة متعددة، ومطالب عظيمة متبددة، فأحببت إيراد تلك المسائل في دستور يحتوي على ما وصل إلينا من اختلافهم في الأحكام الشرعية والمسائل الفقهية)^(٥٧).

ولكن المتتبع لأبحاث كتاب (المختلف) يجد أنه لم يقتصر على آراء الإمامية فحسب، وإنما ذكر فيه جملة من آراء العامة، وهذا الأمر يُعدُّ خرقاً للقاعدة التي أسس عليها بأنه (مختلف الشيعة) وليس (مختلف الشيعة والعامة).

اللهم إلا أن يكون العلامة رحمته الله قد بنى على القاعدة المعروفة التي تنص عليها الروايات وهي: «الرشد في خلافهم»^(٥٨)، «ما خالف العامة ففيه الرشد»^(٥٩)، «ما هم إليه أميل»^(٦٠)، والاعتماد على هذه القاعدة في بحث المسائل الخلافية ضروريٌّ جداً؛ للفرز بين الآراء المختلفة، ولكن هذا يحتاج إلى بسط الكلام فيه، والتتقيب عن المسائل التي تعرض فيها لآراء العامة، ثم تدرسُ بشكلٍ مفصّل، للنظر هل الأساس في ذكرهم هي تلك القاعدة أو لا؟ وهل كان ذلك في كلِّ المسائل أو لا؟



إلا أن الخوض في غمار هذه الأبحاث يخرجنا عما هو مرسوم لهذا البحث من الاختصار، والمهم في المقام هو الوقوف على موارد ذكر العامة في كتاب مختلف الشيعة، والذي يتضح من خلال الجدول الآتي:

ت	الاسم	العدد	نماذج من المسائل
١	العامة	٥٥	
٢	الجمهور	٢٩	مسألة: إذا كان معه إناءان أحدهما طاهر والآخر نجس واشتبهها، اجتنب ماءهما وتيمم إن لم يجد غيرهما إجماعاً، وهل يجب الإراقة؟ قال الشيخ <small>عليه السلام</small> : نعم، وهو خيرة المفيد، ومنع ابن إدريس... وثانياً: بحمل الإراقة على التسويغ، بمعنى أنه لا يجب عليه استعمال أحدهما، بل لا يجوز، للمنع من التجري، كما ذهب إليه الجمهور. (ج ١ ص ٢٤٨ - ٢٤٩)
٣	الشافعي	١٥٠	مسألة: اختلف علماءنا في الماء القليل إذا تتجس ثم تمم كراً بماء طاهر، هل يزول عنه حكم التجس ويكون طاهراً، أو يبقى على ما كان عليه؟ فذهب الشيخ في الخلاف: إلى أنه باق على النجاسة، وبه قال ابن الجنيدي، وقال السيد المرتضى <small>عليه السلام</small> : إنه يطهر، وهو قول سلار، وابن البراج، وابن إدريس، وبه قال الشافعي من الجمهور. (ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠)



<p>مسألة: قال الشيخ في النهاية: إذا اشترى الإنسان من غيره (جربانا) معلومة من الأرض ووزن الثمن ثم مسح الأرض فنقص عن المقدار الذي اشتراه كان بالخيار بين أن يرد الأرض ويسترجع الثمن بالكلية، وبين أن يطالب برد ما نقص من الأرض... احتج الشيخ بأنه اشترى بجميع الثمن، فله الخيار بين الامضاء بالجميع والفسخ. الجواب: هذا مبني على أن المعيب ليس لمشتريه، إلا الفسخ أو الامسك لجميع الثمن، وهو قول الشافعية، ولا يجيء على مذهبنا (ج ٥ ص ٢٦٨ - ٢٦٩)</p>	<p>٩</p>	<p>الشافعية</p>	<p>٤</p>
<p>مسألة: اتفق علماءنا على أن الماء القليل ينجس بملاقاة النجاسة له، سواء تغير بها أو لم يتغير، وقال ابن أبي عقيل: لا ينجس إلا بتغيره بالنجاسة وساوى بينه وبين الكثير، وبه قال مالك بن أنس من الجمهور. (ج ١ ص ١٧٦)</p>	<p>٩٠</p>	<p>مالك بن أنس</p>	<p>٥</p>
<p>مسألة: أوجب ابن الجنيد الزكاة في الزيتون والزيت إذا كانا في الأرض العشرية، والحق خلاف ذلك، وإنما هو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي في أحد قوليه. مسألة: أوجب ابن الجنيد الزكاة في العسل المأخوذ من أرض العشر، وليس بجيد، وإنما ذلك مذهب أبي حنيفة. (ج ٣ ص ١٩٧)</p>	<p>١٠٠</p>	<p>أبو حنيفة</p>	<p>٦</p>



٧	أبو حامد	٧	مسألة: قال الشيخ في الخلاف: كل قسمة فيها ضرر على الكل - في مثل الدور والعقارات والدكاكين الضيقة - لم يجبر الممتع على القسمة والضرر؛ لأن هذا لا يمكنه الانتفاع بما تفرد له، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال أبو حامد: الضرر يكون بذلك وينقصان القيمة... والمعتمد ما قواه الشيخ أخيراً من قول بعض المتأخرين، وهو قول أبي حامد من الشافعية (ج ٨ ص ٤٣١)
---	----------	---	--

الثاني: إنَّ العلامة يؤكِّد - أيضاً - أنَّ منهجَه في استعراض المسائل الخلافية مدعومٌ بالدليل، أي إنَّه يذكر الآراء مع أدلتها. والأدلة تارة يذكرها أصحابها، وفي أخرى يلتبسُ العلامةُ لهم الدليل، كما ورد في قوله: (ثم إن عثرنا في كل مسألة على دليل لصاحبها نقلناه، وإلاَّ حصلناه بالتفكير وأثبتناه، ثم حكمنا بينهم على طريقة الإنصاف، متجنبين البغي والاعتساف)^(٦١).

ولكنه لم يلتزم بهذا الأساس أيضاً كسابقه، فنجدته تعرَّض لمسائل عديدة لم يبيِّن فيها أدلَّة القائلين، ولا التحكيم بينها، ومن هذه المسائل: قوله ﷺ: (مسألة: قال ابن البراج: إذا اشترى بهيمة حائلاً، ثم حملت عند المشتري وولدت، ووجد بها عيباً كان عند البائع، لم يكن له ردها وكان له أرش العيب.

وهذا الإطلاق ليس بجيد، بل ينبغي أن يقيد بالتصرف، ولا يستلزم الحمل عند استناده إلى فعله)^(٦٢).



وقوله ﷺ: (مسألة: قال ابن إدريس: إذا كان عند إنسان رهون جماعة، فهلك بعضها وبقي البعض، كان ماله في ما بقي إذا كان الراهن واحداً. وهذا الإطلاق ليس بجيد، بل ينبغي أن يقيد بوحدة الدين، بحيث يكون المجموعُ رهناً عليه، وعلى كل جزء منه إذا وجده الراهن غير كافية مع تغاير الديون)^(٦٣).



المبحث السادس

هجمات العلامة على بعض الأعلام

إنَّ للعلم والبحث العلمي قواعد وأدابًا خاصة، يفترض بالباحث الالتزام بها، كما يؤسس القران لها في قوله: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾^(٦٤)، وأن ينأى عن المهاترات والمرء والتقليل من شأن المقابل، فاذا كان ما طرحه المقابل غير تام فلا بدَّ من بيان وجه بطلانه وعدم تمامه، كما قال المحقق الطوسي في مقدمة الاشارات وشارحه الرازي: (وقد شرحه فيمن شرحه الفاضل العلامة فخر الدين ملك المناظرين... فجهد في تفسير ما خفي منه بأوضح تفسير، واجتهد في تعبير ما التبس فيه بأحسن تعبير،... إلَّا أنه قد بالغ في الرد على صاحبه أثناء المقال، وجاوز في نقض قواعده حدَّ الاعتدال، فهو بتلك المساعي لم يزدَه إلَّا قدحًا، ولذلك سُمي بعض الظرفاء شرحه جرحًا.

ومن شرط الشارحين: أن يبذلوا النصر لما قد التزموا شرحه بقدر الاستطاعة، وأن يذبوا عما قد تكفلوا إيضاحه، بما يذب به صاحب تلك الصناعة، ليكونوا شارحين غير ناقضين، ومفسرين غير معترضين، اللهم إلَّا إذا عثروا على شيء لا يمكن حمله على وجه صحيح، فحينئذ ينبغي أن ينبهوا عليه بتعريض أو تصريح، متمسكين بذيل العدل والإنصاف، مُتجنِّبين عن البغي والاعتساف، فإن إلى الله الرجعى وهو أحق بأن يخشى^(٦٥).

فهذه نصيحةُ أستاذ العلامة نصير الدين الطوسي، فالعلامة وإن لم يكن في المختلف شارحًا لمتون الأعلام، إلَّا أنه عند ذكر تلك النصوص وبيان مواردها فهو بمثابة الشرح، فلا بد من الالتزام بطريقة الحق.



إلا أن العلامة رحمته الله عندما تعرض لآراء الكثير من الفقهاء لم يقدهم بهم أبداً، إلا ابن إدريس عندما يذكره يكيل له من الكلمات الجارحة، التي يقف الإنسان أمامها بحيرة، يجول بفكره كيف صدرت من العلامة رحمته الله - هذا الرجل العظيم - مثل هذه الكلمات، في حق علم من أعلام الإمامية المبرزين، ومن ذلك قوله:

(مسألة: أورد ابن إدريس: في كتابه سؤالاً فقال: لو أن غائصاً غاص دفعة فأخرج أقل من قيمة دينار، ثم غاص ثانية فأخرج مثله... ثم قال: ولي في الأولى نظر. وهذا اضطراب منه وتخبیط في الفتوى) ^(٦٦).

وقوله رحمته الله: (وقال ابن إدريس في أول كتاب النكاح: المحرم عشر رضعات متواليات على الصحيح من المذهب، وذهب بعض أصحابنا إلى خمس عشرة. ثم قال في أول باب الرضاع: الذي يحرم من الرضاع ما أنبت اللحم وشد العظم على ما قدمناه، فإن علم ذلك وإلا كان الاعتبار بخمس عشرة رضعة. وهذا يدل على اضطرابه، وقلة مبالاته بما يقول، ونسبة المشائخ إلى الخطأ في الفتوى والاسناد إلى غير دليل، ثم أي تواتر حصل بين فتواه بالعشر وفتواه بخمسة عشر حتى نسب الثاني أولاً إلى أنه خبر واحد رواه غير الثقة ثم اعتمد عليه وأفتى به) ^(٦٧).

وقوله رحمته الله: (وقال ابن إدريس: الذي يعول عليه ويعمل به ويسكن إليه قبول قول الشاهدين وقول الولي مع يمينه....

وهذا جهل من ابن إدريس، وقلة انصاف، وقلة تحصيل، وشيخنا أعرف منه بمذهب جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، وموافقة الفتوى لبعض المذاهب لا يستلزم استنادها الى التقليد، وحاش شيخنا رحمته الله من الإفتاء بالتقليد، وكونه لم يستدل بإجماع الفرقة لا يدل على بطلان الفتوى، لان النزاع في مسألة فرعية) ^(٦٨).



وهذه العباثرُ غيُض من فيض، إذ إنَّ هناك الكثير منها مشابهة لما سبق، بل إنَّ بعضها أشد قسوة، وأكثر قدحًا.

ومن اراد المزيد فليراجع الموارد التالية من (المختلف): (ج ٢ ص ٢٢٩ - ٢٣٠، ج ٣ ص ٥٣٨، ج ٤ ص ٦٦ - ٦٧، ج ٤ ص ٣٥٣ - ٣٥٦، ج ٥ ص ٢٧٢، ج ٦ ص ٨٦ - ٨٩، ج ٩ ص ٢٤٩، ج ٩ ص ٣٦٦ - ٣٦٧، ج ٩ ص ٤١٠).

الخلاصة:

لقد برع العَلَّامة الحَلِّيُّ رحمته الله في طرح الفقه المقارن، على مستواه العام بين فرق الإسلام، وعلى مستواه الخاص بين الإمامية ذاتهم، والذي يمارس البحث الفقهي يعلم جيدًا ما لهذا البحث من قيمة علمية.

ولا يخفى أنه بحسب القانون الطبيعي أن لكل معلول علة، فهناك عدة أمور يمكن أن تكون كل واحدة منها علة للاختلاف، وليس بالضرورة أن تتحد العلة عند الجميع بأمر واحد، فلكل شخص علة حدثت به الى الخلاف. والأمر الجدير بالانتباه: أن هذا الخلاف أمرٌ ممكنٌ، ورفعته ممكنٌ، ولكنه قريب من المحال الوقوعي؛ إذ إنه يتوقف على أمور يصعب توافرها.

وكتاب المختلف الذي له الفضل الكبير في اختصار الطريق أمام الفقيه في الاطلاع على المسائل الخلافية، وتكوينه حلقة وصل مهمة بين العديد من كتب المتقدمين المهمة والمفقودة، إذ حاول من خلال ذلك استقراء المسائل الخلافية على امتداد أربعة قرون من خلال الوقوف على آراء المبرزين من الإمامية، وإن كان في بعض الأحيان خرج عن إطار الإمامية بذكره لبعض العامة.





الهوامش:

٢٣. الكافي ٢: ٤٢ / ١.
٢٤. مختلف الشيعة ١: ١٧٤.
٢٥. الانتصار: ٢١٥.
٢٦. الانتصار: ٢١٠، و٢١٩، و٤٥١.
٢٧. كتاب الخلاف ١: ١٩٠.
٢٨. كتاب الخلاف ١: ٢٢٢، و٢٥٨، و٢: ٢١، و١٨٩.
٢٩. كتاب السرائر ١: ٢٦٠.
٣٠. الانتصار: ٢١٩.
٣١. شرائع الاسلام ٣: ٦١١.
٣٢. المعتبر ١: ٤٩ - ٥٠.
٣٣. رجال النجاشي: ٢٦١ / ٦٨٤.
٣٤. مختلف الشيعة ١: ١٨٣ - ١٨٥ في بحث الكر، وفي صفحة (١٩٠) في بحث نزع البئر، بل تعرض لذكره في موارد كثيرة تفوق سبعة مورد.
٣٥. مختلف الشيعة ٢: ٢٥٤، و٤: ٥٤.
٣٦. المقنع: ٤٣، تهذيب الاحكام ٢: ٩٤.
٣٧. فهرست الطوسي: ٢٨٣ / ٩١٠ / ٩، خلاصة الاقوال: ١٠١ / ٩.
٣٨. خلاصة الاقوال: ١٠١ / ٩.
٣٩. مختلف الشيعة ٩: ١٤.
٤٠. رجال النجاشي: ٣٨٥ / ١٠٤٧، الفوائد الرجالية ٣: ٢٠٥.
٤١. خلاصة الاقوال: ٢٤٥ / ٣٦.
٤٢. رجال النجاشي: ٣٩٩ / ١٠٦٧.
٤٣. مختلف الشيعة ١: ٣٨١، و٢: ٣٧٢.
٤٤. فهرست منتجب الدين: ٧٤ - ٧٥ / ٢١٨.
١. نهج البلاغة: ٢ خطبة (١).
٢. الصحيفة السجادية: ٣١.
٣. تهذيب الاحكام ٦: ٩٦.
٤. فاطر: ١٥.
٥. مفاتيح الجنان: ١٧٩.
٦. التوبة: ١٢٢.
٧. مختلف الشيعة ١: ١٩٥.
٨. مختلف الشيعة ١: ١٨٧ - ١٨٨.
٩. الكافي ١: ٦٦ / ٧.
١٠. البقرة: ٢٣٨.
١١. مختلف الشيعة ٢: ١٧٣ - ١٧٤.
١٢. مختلف الشيعة ٥: ١٨ - ٢١.
١٣. مختلف الشيعة ١: ١٧٩ - ١٨١، مع تصرف بالعبرة باختصار.
١٤. مختلف الشيعة ٨: ٣٣١ - ٣٣٣.
١٥. مختلف الشيعة ١: ٢٥٠.
١٦. مختلف الشيعة ٥: ١٨١.
١٧. طه: ٧.
١٨. البقرة: ١٨٥.
١٩. الحج: ٧٨.
٢٠. قال تعالى حكاية عن نبيه موسى عليه السلام في حوارهِ مع فرعون: {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ}، الشعراء: ٢٢.
٢١. دعائم الاسلام ١: ٩٦، كنز العمال ١٠: ١٩٣ / ٢٩٠١٨.
٢٢. الكافي ١: ٦٧ - ٦٨ / ١٠.



- ٤٥ . مختلف الشيعة ٢: ٢٦٤، و٣: ٢٧٠ .
- ٤٦ . فهرست منتجب الدين: ٦٨ / ١٨٦ .
- ٤٧ . مختلف الشيعة ٢: ٢١٩، و٧: ١٥٤ .
- ٤٨ . مختلف الشيعة ١: ١٨٢ - ١٨٣ في مسألة حد الكر .
- ٤٩ . مختلف الشيعة ١: ١٨١ - ١٨٢، في مسألة انفعال الماء القليل بملاقة النجاسة .
- ٥٠ . مختلف الشيعة ٣: ٣١٧، في مسألة خمس أرض الدمى .
- ٥١ . مختلف الشيعة ٤: ٤٢١، في مسألة اسلام الطفل المسيحي وتبعيته للساي وعدمها .
- ٥٢ . مختلف الشيعة ٢: ١٢٦ - ١٣٠، في مسألة من ترك الاذان والاقامة متعمدا .
- ٥٣ . مختلف الشيعة ٥: ٢٧٥، في مسألة الخوابي المدفونة في الدار، و٥: ٤١٩، في مسألة الشر الفاسد في عقد الرهن .
- ٥٤ . مختلف الشيعة ٣: ١٥٦ - ١٦٠، و٤: ٣٢٨ - ٣٢٥ .
- ٥٥ . مختلف الشيعة ٦: ٧٢ - ٧٣، في مسألة الاختلاف في تفریط الامين .
- ٥٦ . مختلف الشيعة ٣: ٣١٧ .
- ٥٧ . مختلف الشيعة ١: ١٧٣ .
- ٥٨ . الكافي ١: ٨ .
- ٥٩ . الكافي ١: ٦٧ - ٦٨ / ١٠ .
- ٦٠ . المصدر السابق .
- ٦١ . مختلف الشيعة ١: ١٧٣ .
- ٦٢ . مختلف الشيعة ٥: ١٨١ .
- ٦٣ . مختلف الشيعة ٥: ٤٠٦ .
- ٦٤ . النحل: ١٢٥ .
- ٦٥ . الاشارات والتنبهات ١: ٢ .
- ٦٦ . مختلف الشيعة ٣: ٣٢٢ .
- ٦٧ . مختلف الشيعة ٧: ٦ - ٧ .
- ٦٨ . مختلف الشيعة ٩: ٣٩٨ .



المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- قم، انتشارات استقلال، طهران، ١٤٠٩هـ
- ٧- الصحيفة السجادية: الإمام زين العابدين عليه السلام، طبع ونشر جماعة المدرسين، قم.
- ٨- الفهرست، محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق جواد القيومي، الطبعة الأولى، مؤسسة نشر الفقاهة، ١٤١٧هـ
- ٩- الفهرست: منتجب الدين ابن بابويه (ت ٥٨٥هـ)، تحقيق سيد جلال الدين المحدث الأرموي، مطبعة مهر.
- ١٠- الفوائد الرجالية: للسيد بحر العلوم، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، الطبعة الأولى، مطبعة آفتاب، مكتبة الصادق، طهران، ١٣٦٣هـ
- ١١- الكافي: الكليني (٣٢٩هـ) تحقيق علي أكبر غفاري، الطبعة الثالثة، مطبعة حيدري، دار الكتب الإسلامية - آخوندي، ١٣٦٧هـ
- ١٢- كتاب الخلاف: محمد بن الحسن الشيخ الطوسي، تحقيق علي الخراساني و جواد الشهرستاني، محمد مهدي نجف، طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
- ١٣- كتاب السرائر: ابن إدريس الحلبي (٥٩٨هـ)، الطبعة الثانية، تحقيق لجنة التحقيق، طبع ونشر جماعة المدرسين، قم، ١٤١٠هـ

- ١- الاشارات والتبیهات: الشيخ الرئيس ابن سينا (٤٢٧هـ)، مطبعة القدس، قم، الطبعة الأولى، نشر البلاغة.
- ٢- الانتصار: علي بن الحسين الموسوي المعروف بالسيد المرتضى علم الهدى (٤٣٦هـ)، الطبعة الأولى، جماعة المدرسين، قم، ١٤١٥هـ
- ٣- تهذيب الأحكام: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ)، تحقيق السيد حسن الخراسان، الطبعة الرابعة، مطبعة خورشيد، دار الكتب الإسلامية في طهران، ١٣٦٥ش.
- ٤- دعائم الإسلام: نعمان بن محمد بن منصور التميمي المغربي، تحقيق آصف بن علي آصف فيضي، دار المعارف، ١٣٨٣هـ
- ٥- رجال النجاشي: الشيخ أبو العباس أحمد بن علي النجاشي الأسدي (٤٥٠هـ)، الطبعة الخامسة، نشر جماعة المدرسين، ١٤١٦هـ
- ٦- شرائع الإسلام في الحلال والحرام: المحقق الحلبي (٦٧٦هـ)، تحقيق صادق الشيرازي، الطبعة الثانية، مطبعة أمير -



- ١٤- كنز العمال: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين المعروف بالمتقي الهندي (٩٧٥ هـ)، تحقيق بكري الحياتي و صفة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٥- مفاتيح الجنان: الشيخ عباس القمي (١٣٥٩ هـ)، تعريب محمد رضا النجفي، الطبعة الاولى ١٤١٢ هـ، مطبعة أمير - قم، انتشارات سيد الشهداء.
- ١٦- مختلف الشيعة: الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي المعروف بالعلامة الحلّي (٧٢٦ هـ)، الطبعة الأولى، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٤١٢ هـ
- ١٧- المعتبر: المحقق الحلّي، حُقِّقَ بإشراف الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، مطبعة مدرسة الإمام أمير المؤمنين، مؤسسة سيد الشهداء.
- ١٨- المقنع: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (٣٨١ هـ)، مطبعة اعتماد، تحقيق ونشر مؤسسة الإمام الهادي، قم، ١٤١٥ هـ
- ١٩- نهج البلاغة: محمد عبده، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

